

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

**الفصل التشريعي الخامس عشر**  
**دور الانعقاد العادي الأول**

التقرير رقم (32)

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية  
ويعرّف في جدول أعمال اللجنة الخاصة  
مع إعطائه صفة الاستعجال

**لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

الرقم :

التاريخ : ١٥ جمادى الأولى 1438هـ

الموافق : ١٦ فبراير 2017م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثاني والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
عن الاقتراح بقانون بشأن إنشاء اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية ،  
(الحال بصفة الاستعجال) .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به  
المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة  
محمد حسين الدلال

## **الفصل التشريعي الخامس عشر**

### **دور الانعقاد العادي الأول**

#### **لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

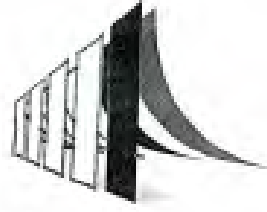
#### **التقرير رقم (32)**

التقرير (الثاني والثلاثون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن الاقتراح بقانون بشأن إنشاء اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية.

إعداد : أ. / إبراهيم الميهسي

مراجعة : أ. / بشاير حمد العازمي



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٨٥ جمادى الأولى 1438هـ

الموافق : ١٣ فبراير 2017م

التقرير الثاني والثلاثون

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الاقترح بقانون

بشأن إنشاء اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية

المقدم من السادة الأعضاء / د. خليل عبدالله أبل ، د. عوده عوده الرويعي

عبدالوهاب محمد الباطين ، عمر عبدالمحسن الطبطبائي ، أحمد نبيل الفضل

(المحال بصفة الاستعجال)

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ

2017/1/15 ، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/2/5 .

-2-

### موضوع الاقتراح بقانون :

استعرضت اللجنة الاقتراح بقانون المشار إليه وتبين لها أن فكرته تقوم على وجود ظاهرة سلبية بشأن عدم تناسب أعداد الوافدين لدولة الكويت ومؤهلاتهم وخبراتهم مع المتطلبات الحقيقية للبلاد مما أدى إلى ظهور خلل في التركيبة السكانية يقتضي الأمر معالجتها وذلك بإنشاء لجنة مختصة بالبحث والدراسة وإعداد حلول عملية لهذه الظاهرة .

### عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة أن فكرة الاقتراح بقانون جيدة وتهدف إلى الصالح العام وتخلو نصوص الاقتراح من شبهة مخالفة أحكام الدستور ، وتوصي اللجنة بأن تكون تبعية اللجنة العليا لمتابعة التركيبة السكانية لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، وذلك لعلاقة الموضوع بوزارات الدولة .

### رأي اللجنة (التصويت) :

بناء على ما تقدم وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الاقتراح بقانون .